جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس – فلسطين

البيانات المالية
وتقرير المدقق المستقل للسنة
المنتهية في 31 ديسمبر 2020

طلال أبو غزاله وشركاه العالمية
"محاسبون قانونيون"

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس – فلسطين

المحتويات

	صفحة	بيان
تقرير المدقق المستقل	1	-
بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020	4	(أ)
بيان الأنشطة والتغيرات في صافي الاصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	5	(ب)
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	6	(ج)
إيضاحات حول البيانات المالية	18-7	-

تقرير المدقق المستقل

السادة / أعضاء الجمعية العمومية المحترمين
جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس – فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين – غزة– المبينة في الصفحات من 4 إلى رقم 18، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، وبيان الأنشطة والتغيرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية للمركز المالي للجمعية كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية الموضحة في الإيضاح رقم (2) ولمتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 وقرار وزارة الداخلية رقم (2009/6) بشان اعتماد النظام المالي والمطبق في المناطق الفلسطينية (قطاع غزة).

أمور أخرى

إن الأرصدة الافتتاحية مدققة من قبل مدقق حسابات أخر حيث أصدر تقرير غير متحفظ بتاريخ 15 فبراير 2020.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا بمقتضى تلك المعايير مشروحة بصورة أشمل ضمن فقرة مسئوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير.

نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات المسجلين في مجلس المهنة، وهو ما يتفق مع مدونة السلوك الأخلاقي للمحاسبين المزاولين المسجلين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية المتصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في فلسطين، وقد وفينا مسئولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسئولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الإدارة وتقرير لجنة التدقيق بالدائرة المختصة بوزارة الداخلية وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي من المتوقع أن تصبح متاحة لنا بعد ذلك التاريخ لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية وتقريرنا حولها، كما أن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بهذا الشأن فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسئوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بالتدقيق، أو إذا احتوت على أخطاء جوهرية. استناداً للعمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وإذا توصلنا إلى أنه يوجد أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة وليس لدينا أي ملاحظات حولها.

مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية الموضحة في الإيضاح رقم (2) ومتطلبات قانون الجمعيات في فلسطين وتشمل هذه المسئولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ في إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً، عن المسائل ذات الصلة بقدرة الجمعية على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية الجمعية أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقية إلا القيام بذلك.

إن الإدارة مسئولة عن الإشراف على عملية التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو إعطاء درجة عالية من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائماً للكشف عن الخطأ الجوهري عندما يحصل. يمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بالمجمل يمكن أن يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً:

بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية. بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى الجمعية.

بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.

باستخلاص مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استنادا لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشاة مستمرة. فيما إذا تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، نحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمدققي حسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنحن مطالبون بتعديل رأينا. إن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمدققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الجمعية تتوقف عن الاستمرار كجمعية مستمرة.

بتقييم العرض العام، وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل لقد تم تواصلنا مع الإدارة حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أيضا أن الجمعية تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لإحكام وتشريعات أو ولمتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 وقرار وزارة الداخلية رقم (2009/6) بشان اعتماد النظام المالي المطبق في المناطق الفلسطينية (قطاع غزة) على وجه يؤثر بشكل جوهري في نشاط الجمعية أو في مركزها المالي.

إن المفوض عن تدقيق هذه الجمعية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو المدير التنفيذي منير محمد "علي حسن"

فقرة توكيده

تم جرد الممتلكات والآلات والمعدات والمخزون بمعرفة إدارة الجمعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كما هو وارد في إيضاح رقم (6-4).

طلال أبوغزاله وشركاه

ترخيص رقم 97/251

طلال أبو غزالة وشركاه
Talal Abu-Ghazaleh & Co.
مكتب غزة GAZA OFFICE

منير محمد "علي حسن"

ترخيص رقم 2003/130

غزة في 11 يناير 2021

0000227

تم فحص مدى الالتزام بشروط الإفصاح عن البيانات المالية ونصادق على صحة توقيع المدقق دون أدنى مسؤولية للنقابة عن صحة البيانات المالية أو عن عدالة رأي المدقق

لجنة متابعة الالتزام بشروط الافصاح في البيانات المالية

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

خانيونس – فلسطين

بيان (أ)

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020

(العملة : الشيكل الإسرائيلي)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقد والنقد المعادل	3	395,153	11,370
المخزون	4	18,432	14,887
أصول أخرى	5	15,868	25,629
مجموع الأصول المتداولة		**429,453**	**51,886**
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات بالصافي	6	3,318,778	3,518,723
مجموع الأصول غير المتداولة		**3,318,778**	**3,518,723**
مجموع الأصول		**3,748,231**	**3,570,609**
الإلتزامات وصافي الأصول			
الإلتزامات المتداولة			
إلتزامات أخرى	7	156,318	127,064
إيرادات مؤجلة	8	328,710	12,800
مجموع الإلتزامات المتداولة		**485,028**	**139,864**
الإلتزامات غير المتداولة			
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	9	121,138	81,802
مجموع الإلتزامات غير المتداولة		**121,138**	**81,802**
مجموع الإلتزامات		**606,166**	**221,666**
صافي الأصول – بيان (ب)		**3,142,065**	**3,348,943**
مجموع الإلتزامات وصافي الأصول		**3,748,231**	**3.570.609**

رئيس المجلس
الشيخ مختار أبو سعيد

أمينة الصندوق
د. مدحت زيدان أبو غليمة

إن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

خانيونس – فلسطين

بيان الأنشطة والتغيرات في صافي الاصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بيان (ب)

(العملة : الشيكل الإسرائيلي)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الإيرادات			
إيرادات المشاريع	10	9,822,999	8,645,247
إيرادات أخرى	11	616,302	580,553
مجموع الإيرادات		**10,439,301**	**9,225,800**
المصروفات			
مصروفات المشاريع	12	9,798,998	8,687,341
المصروفات العمومية والإدارية	13	537,796	661,012
إهلاك السنة	6	216,405	216,280
مصاريف المساجد	14	95,725	130,448
مجموع المصروفات		**10,648,924**	**9,695,081**
مجموعة الدخل من النشاط		**(209,623)**	**(469,281)**
بنود الدخل الأخر			
تسويات سنوات سابقة		2,745	–
صافي أصول السنة		**(206,878)**	**(469,281)**
صافي الاصول في بداية السنة		3,348,943	3,818,224
صافي الاصول في نهاية السنة – بيان (أ)		**3,142,065**	**3,348,943**

رئيس المجلس
الشيخ مُوَاد أبو سعيد

أمين الصندوق
د. مدحت زيدان أبو عليبة

إن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية